

خيوط هذه الإدارة ماثمة في تكتم شديد رغم النفي الرسمي ... ولعل بعث الخطة المؤودة المسماة بإذاعة صوت الضفة. والقطاع أقرب دليل على أن المشروع يسير نحو التنفيذ بخطوات وثيدة لكنها غير متراجعة أو متردة... فالطوبخ مثلا بانتخابات جديدة تحت شعار أن الأردن أباح للمرأة حق الاقتراع بعد انتخابات الضفة المحتلة ، أو أن الخلافات الحادة والمتفائمة بين أعضاء هذا المجلس أو ذلك تعرقل أعمال السكان وتشغل دوائر الحكم العسكري ، فلعبة مكشوفة تهدف امرين : إما اتخاذها عامل ضغط على بعض الرؤساء والأعضاء لقبول مشروع الإدارة المدنية، وإما لاجراء انتخابات يثبتر للسلطات معها أخراج وجوه جديدة تكون مطروعة ، سهلة الاحتواء والولاء ... » .

٢ - إذاعة « صوت الضفة والقطاع »

ذكرت صحيفة الشعب في عددها الصادر يوم ٤/٢١ ، أن سلطات الاحتلال قامت بحبس بعض المواطنين في الضفة الغربية للعمل في إذاعة ما يسمى بـ « صوت الضفة والقطاع » حيث تخطط السلطات في هذه المرحلة لاعادة العمل من محطة الإرسال في رام الله لتكون الصوت الناطق بلسان الاحتلال نيابة عن عرب الأرض المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة . وتالت الصحيفة ان مدة البث ستكون في هذه الإذاعة لمدة أربع ساعات وعلى فترات صباحية ومسابية ، وستقتصر على إذاعة الأنباء والتعليقات الموجبة ، وستشرّف عليها لجنة تسمى « لجنة الثقافة والإرشاد » .

ويربط المرابطون والمتتبعون لسير التحركات الأخيرة بين المحاولة الجديدة هذه وبين ما يسمى بالإدارة المحلية في الأراضي المحتلة ، بحيث ستكون الوجه الإعلامي لهذه اللعبة الجديدة .

ويذكر ان الفكرة كانت قد نشأت أولا عند قيام بعض المتعاونين مع الاحتلال ودعاة الحكم الذاتي تحت سيطرته بالتفاوض مباشرة مع إسرائيل حول انشاء إذاعة ناطقة باسم سكان المناطق المحتلة . لكن الفكرة نامت في حينها نظرا لعدم تجاوب سلطات الاحتلال . ثم اعيدت الفكرة للوجود مرة أخرى عقب مجازر ايول الدامية في الأردن ، مستغلين الفورة العارمة التي استحوذت وسيطرت على الفلسطينيين في الأرض المحتلة وكرههم للنظام الأردني . وكان قد رشح لهذا الصوت المشبوه في

من مجلس بلدية ثقليلية تقدموا بذاكرة الى الحاكم العام للضفة الغربية يطلبون فيها سحب الثقة من رئيس بلدية ثقليلية مصطفى نزال . ورشحوا بدلا منه عضو المجلس البلدي حسين صبري . وفي عددها الصادر يوم ٤/١٨ ذكرت « الشعب » ان ستة اعضاء من مجلس بلدية بيت لحم تقدموا باستقالتهم الى رئيس البلدية الياس فريج ، مع نسخ للحاكم العسكري العام والحاكم العسكري لمنطقة بيت لحم . وهؤلاء هم : عفيف البطارسة ، ايوب مسلم ، ابراهيم ابو حمود ، حنا جبيل ناصر ، جورج ابو ردينة ، وجورج سمور . ولم يبين الاعضاء الاسباب المحددة لاستقالتهم . وقد اشارت هذه الاستقالات والخلافات في هذه البلديات وغيرها - دير دبان - ردود فعل واسعة في الضفة الغربية . وتدخل عدد كبير من المواطنين لاصلاح ذات البين لتقطع الطريق على أية محاولات قد يقدم عليها العدو، مستفيدا من هذه الحالة التي عمت معظم بلديات الضفة الغربية . فقد نشرت « الفجر » تحت عنوان « لا للإدارة المحلية ... ولماذا » تعليقا مطولا جاء فيه : « ان الدعوة للإدارة المدنية في المناطق المحتلة ، تتجاهل تجاهلا تاما ان تقرير المصير للشعب الفلسطيني لا يمكن ابدا ان يكون محصورا في المناطق المحتلة . وعلى هذا الاساس فان هذه الدعوة تعتبر حلا اقليميا » . وتالت الصحيفة وهي تشير الى المتعاونين مع الاحتلال لفرض مشروع الإدارة المحلية : « نستطيع القول ان هذه الفئة تلعب الورقة الأخيرة في جمعيتها ، وهي على يقين من ان الخسارة عندها تساوي النهاية المنطقية حسب تطور التاريخ ومساره الطبيعي . ولذا نستطيع ان نقول كذلك ان صراعها هو صراع البقاء ... » (الفجر ٣/٤/٧٤) . وعالجت صحيفة الشعب هذه المسألة بكثير من الوضوح والباشرة في افتتاحيتها الصادرة يوم ٤/٢١ ، حيث قالت : « لعل ما يدعو للفرابة والتساؤل ، هذه الظاهرة التي انطلقت او امتعلت لتشمل معظم بلديات الضفة الغربية المحتلة ، فمن استقالات في بيت لحم وثقليلية ، الى خلافات في نابلس وأريحا ودورا ، وطعون ومحاكم في يطا ودير دبان ، وقد يكون هنالك ما لم يعلن بعد او يعرف حتى الان . والسؤال : هل لهذه الظاهرة من علاقة مباشرة بما يخطط له من مؤامرة (الإدارة المحلية) ؟ ، خاصة وان